

تونس في 21 فيفري 2011

بيان صحفي

يعلم البنك المركزي التونسي أن الأموال التي تم استلامها بقصر سيدي الظريف يوم السبت 19 فيفري 2011 و تبلغ ما يفوق 41 مليار من المليمات (41.225.881.535 مليم) تتمثل في 22.640.167.790 مليم بالعملة التونسية و ما يقابل 18.585.713.745 * مليم بالعملة الأجنبية التي تتوزع كما يلي :

- 8.062.670 أورو أي ما يقابل 15.575.465.906 مليم

- 2.099.324 دولار أمريكي أي ما يقابل 2.990.906.903 مليم

- 3.400 دولار كندي أي ما يقابل 4.868.460 مليم

- 60 فرنك سويسري أي ما يقابل 88.704 مليم

- 325 جنيه استرليني أي ما يقابل 738.660 مليم

- 300 جنيه مصري أي ما يقابل 72.701 مليم

- 46 ريال سعودي أي ما يقابل 17.284 مليم

- 14.900 ليرة تركية أي ما يقابل 13.439.290 مليم

- 122.000 ليرة لبنانية أي ما يقابل 115.837 مليم

• تم احتساب هذه المبالغ بالاعتماد على معدل أسعار العملات بالدينار التونسي فيما بين البنوك ليوم 17 فيفري 2011

وقد تولت المصالح المختصة للبنك المركزي التونسي بحضور ممثلين عن اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد التثبت من صلوحية الأوراق النقدية الأجنبية تجنبا للأوراق المزيفة مع العلم أن أغلبية هذه الأوراق متأية من بنوك أجنبية كما يبرزه طابع البنك الموجود على بطاقات حزم الأوراق النقدية.

و بعد التثبت في العملة الأجنبية تبين أن إحدى الحزمت المتسلمة بالدولار الأمريكي من فئة مائة دولار تضمنت ورقة مزيفة من نفس الفئة إضافة إلى وجود ورقتين من فئة عشرة دولارات عوضا عن مائة دولار و بالتالي استقر المبلغ الجملي بالدولار الأمريكي في مستوى 2.099.324.

و تجدر الإشارة إلى أن جل الأموال بالدينار التونسي تحمل بطاقات البنك المركزي التونسي كما هو جاري به العمل بالنسبة لكل الأموال التي تسحب من خزانة البنك المركزي التونسي.

و تتأني الأوراق النقدية التي وجدت في قصر سيدي الظريف من مصادر أربعة وهي على التوالي:

- أولاً: مبالغ سحبت مباشرة من البنك المركزي التونسي عن طريق أذون سحب صادرة عن الخزانة العامة للبلاد التونسية لصالح رئاسة الجمهورية

- ثانياً: استبدال أوراق نقدية مستعملة من فئة 10 و 20 و 30 دينارا مقدمة من مصالح رئاسة الجمهورية بأوراق نقدية جديدة من فئة 50 دينارا

- ثالثاً: صرف كميات من العملة الأجنبية مقدمة من مصالح رئاسة الجمهورية مقابل الدينار التونسي

- رابعاً: سحب مبالغ من البنوك علما و أن البنوك تزود مباشرة من البنك المركزي التونسي بحزم أوراق مالية تحمل بطاقة البنك المركزي التونسي أو بطريقة غير مباشرة عبر شركة "البنكية للخدمات" المختصة في نقل العملة و تكون هذه الحزم عندئذ تحمل بطاقات هذه الشركة.

و يفيد البنك المركزي التونسي أنه سيتم خلال الفترة القادمة حصر كل العمليات التي تم فيها الحصول على أموال مباشرة من البنك المركزي التونسي عبر إحدى الطرق أنفة الذكر و أنه سيتولى تقديم تقرير في الغرض إلى اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد.